المطالبة بصرف تأمين بطالة وإعادة هيكلة الجهاز الإدارى

د. ضحى عبدالحميد ود. آية ماهر ود. هارتمان ود. إيريكى خلال جلسات المؤتمر

كتبت - نهى الشرنوبى:

أوصت منظمة شركاء التنمية فى مؤتمر الاصلاح الادارى - الذى عقدته أمس بالتعاون مع مؤسسة كونراد إديناور الألمانية بأهمية توفير البنية التشريعية لإصلاح قانون الخدمة المدنية وزيادة الاجور لتتوافق مع التضخم وارتفاع الاسعار وصرف تأمين بطاله لحماية الأمن القومى وكحل لنقص فرص العمل وزيادة موارد التدريب للعاملين بقطاعات الدولة المختلفة لزيادة الانتاجية، وربط نظام الترقيات والمكافآت بالاداء وليس بالتدرج الوظيفى، واعداد القادة وتوفير قواعد بيانات للعاملين وتطبيق اللامركزية.. وأكد الدكتور مصطفى كامل السيد المدير التنفيذى للمنظمة أن المؤتمر طالب بإعادة هيكلة الجهاز الادارى ووضع معايير للعمل وتطوير الهياكل التنظيمية والتدريب التحويلى وزيادة الموارد لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وتحديد اختصاصات ومسئوليات الوزارات والمحافظات من خلال انشاء هيكل ادارى مستقل لعدم القيام بالتعديل العشوائى لها من حين لآخر، وحسم قضايا المؤسسات الاقتصادية للإشراف على الاصلاح الإدارى والقضاء على البيروقراطية وانشاء مراكز بحثية ومعاهد قومية للتنمية الاقتصادية لكل القطاعات ودعم الاجهزة الرقابية وارساء نظام محاسبى موحد للجمعيات الخيرية لعدم تبديد مواردها والاهتمام بكفاءة الخدمات العامة وتعديل هيكل الأجور وتحديد حد أدنى للأجور وتعديل قانون ادارة المحليات والحد من التفاوت فى الأجور وربطها بالانتاج والانتاجية والاهتمام بالاصلاح السياسى وتطوير البرلمان والأحزاب ودعم المجتمع المدنى.

وطالبت الدكتورة آيه ماهر استاذ الموارد البشرية بالجامعة الامريكية بتشكيل هيئة منسقة تختص بتقويم نظم الخدمة المدنية فى مصر فيما بين المنظمات الحكومية المختلفة، ويكون اعضاؤها من الكفاءات الادارية المدربة والمستشارين بالاجهزة الحكومية فى كل من جهاز التنظيم والادارة ووزارة التنمية الادارية ومركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ويكون لهذه الهيئة اختصاصات ومسئوليات تتلخص فى تحديث الوصف الوظيفى لجميع موظفى الخدمة المدنية فى مصر، من خلال عمل تحليل وظائفى دقيق للوظائف وتحديد احتياجات كل وظيفة من العاملين طبقا للمهام والمسئوليات الموكلة لهم، وربط عناصر تقييم الاداء فى نماذج التقييم المختلفة بالوصف الوظيفى لكل وظيفة، وتكون هذه العناصر موضوعية يمكن قياسها أو تحديدها وتتم عملية التقييم على الأقل مرتين فى العام، وضرورة كسب دعم جميع العاملين والكوادر الادارية العليا بالهيئات والوزارات الحكومية المختلفة لبرامج الاصلاح من خلال التوعية المستمرة لها ويكون ذلك من خلال لقاءات مختلفة مع العاملين ونشر ثقافة الشفافية فى بث ما يخص برامج إصلاح الخدمة المدنية فى صورة نشرات للعاملين بالمنظمات الحكومية المختلفة ومكافأة الادارات المتميزة فى الممارسات الخاصة بالموارد البشرية، وزيادة أجور العاملين المدنيين من خلال العلاوات التشجيعية على اداء الفرد والمجموعات بحيث تتناسب مع معدل تضخم الأسعار فى مصر وترك بعض الحرية للوزارات والهيئات الحكومية لتحديد العلاوات الدورية للعاملين طبقا لأدائهم وبناء على معايير موضوعية محددة ويكون ذلك بالتنسيق مع الهيئة المنسقة وضرورة كسب دعم العاملين المدنين بمكافأة الافراد او الادارات المتميزة وضرورة جعل العمل الحكومى جذابا من حيث بيئة العمل وفرص التدريب والتطوير والأمن الوظيفى وتغيير بعض التشريعات والقوانين الخاصة بالخدمة المدنية. ونوه الدكتور جاكوب أندرياس ممثل مؤسسة كونراد إديناور الألمانية إلى أن الاهتمام بزيادة كفاءة الخدمات العامة مطلب دولى للتنمية الاقتصادية، وأكد اهمية الاصلاح السياسى وإصلاح الجهاز الإدارى وتخفيف العماله به لتحسين مستوى اداء المؤسسات الخدمية العامة وتعديل تشريعات اصلاح الخدمة المدنية لتتماشى مع التطورات العالمية والقضاء على البيروقراطية، والحق فى الحصول على اجر عادل مقابل اداء العمل والعمل على الحد من التفاوت فى الاجور وربطها بالإنتاج والإنتاجية وطلب الدكتور فلوريان هاردمان بمؤسسة كونراد اديناور الألمانية أهمية تطبيق اللامركزية والأهتمام بتنمية تقديم الخدمات العامة على جميع المؤسسات، والعمل على زيادة الاستثمارات والانتاج لتوفير الخدمات للمواطنين وتحسين مستوى الأجور. وأكد الدكتور أندرياس ايرليكا بمؤسسة كونراد إديناور أهمية تقييم أداء العاملين وعقد حوارات مفتوحة لهم لاتخاذ القرارات الادارية السليمة، جاء ذلك فى الجلسة الأخيرة عن مؤتمر إصلاح الخدمة المدنية والتى أدارتها الدكتورة ليلى البرادعى والدكتور سمير عبد الوهاب استاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.